

## ريف و غرناطة تعملان لإتاحة الخيارات السكنية الملائمة لأفراد المجتمع

في ظل الارتفاع المطرد لأسعار العقارات فإنه غالباً ما يواجه البعض من أفراد المجتمع مشكلة عدم الحصول على السكن العائلي الملائم لقدراته المالية.

وفي ظل هذا الفهم قامت شركة ريف للتمويل العقاري بصفتها جهة تمويلية للمشاريع العقارية وبالتعاون مع مجموعة غرناطة العقارية بصفتها مسوقاً عقارياً ناجحاً بالإعلان عن شراكتهم الإستراتيجية مع المطور والمالك الى مبنى "العقيلة" لتسويق ودعم عملية بيع الوحدات السكنية لإوائل المشترين من المواطنين.

غرناطة وبصفتها المسوق الحصري قد وفرت المواصفات الفنية للمبنى الواقع في منطقة سند والمصمم فنياً ومالياً خصيصاً للبيع على الأفراد الباحثين عن سكن عائلي يتناسب مع قدراتهم المالية من موطني مملكة البحرين أو من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يحتوي هذا المبنى على أربعة عشر شقة سكنية تحتوي كل شقة على غرفتين ومطبخ وقاعة (مساحة الإعاشة) وتتراوح مساحة الشقق من 82 الى 108 متر مربع. كما أن التشطيبات النهائية للشقق تشمل تركيب نوعية فاخرة من البورسلين لمساحات الإعاشة (القاعات) ونوعية أيضاً فاخرة من السيراميك للحمامات والمطابخ. بالإضافة الى ذلك سيتوفر في المبنى المذكور مواقف للسيارات بحيث سيخصص موقف واحد لكل شقة وسيزود المبنى بنظام أمني وسوف تُخصص قاعة كبيرة في أعلى المبنى لاستخدام إجتماعات جمعية الملاك.

وفي هذا الصدد فقد أكد السيد أحمد حيدر – المدير التنفيذي في عقارات غرناطة أنه بالإضافة الى المواصفات الفنية الراقية للمبنى المذكور فإنه سيرعرض بأسعار مناسبة ربما هي أقل من الأسعار السائدة في السوق العقاري وذلك ليتناسب ذلك مع القدرات المالية للباحثين عن السكن العائلي المقتنى لأول مرة. كما صرح "بأننا ومن منطلق مباديء البيع والتسويق فإننا في غرناطة مسرورون جداً لهذا الطرح حيث أنه سيسدّ بعضاً من النقص او الثغرات الموجودة في السوق العقاري".

كما أضاف السيد حيدر بأن شركة ريف قد طرحت عرضاً تمويلياً شاملاً للزبائن المرتقبين لمبنى "العقيلة" وذلك من خلال منح المشترين مدة سماح طويلة وبأسعار تنافسية.

من جانبه صرح السيد عبد العزيز الرويحي – رئيس قطاع الأفراد والاستثمار في ريف بأن تمديد فترة سماح البدء في تسديد قيمة الشقق المعروضة في مبنى العقيلة جاء من منطلق قدرة ريف على هيكلة خيارات التمويل بطريقة تسمح للمشتري بموازنة التزاماته المتعلقة بالإيجار القائم مع ما سوف يتوجب عليه دفعه جراء علمية تملك الشقة المعدة للسكن المنزلي. و تهدف ريف من وراء ذلك الى إزالة معاناة التمويل التي قد تواجه من ينوي تملك عقار سكني للمرة الأولى.

كما أفاد السيد الرويحي "أننا في ريف نؤمن بأن رسالتنا تتمثل في التزامنا كمؤسسة بحرينية في المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع البحريني من خلال تطوير وتنفيذ خطة عمل استراتيجية متوافقة مع قدرات أفراد المجتمع المادية بشتى تصنيفاته، وما دعمنا لمشروع "العقيلة" والزبائن المستهدفة لهذا المشروع الأدليل قاطع على التزامنا بهذه الرسالة."

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد بأن مرحلة تنفيذ المشروع قد تمت بالفعل ويتوقع أن يُنجز في غضون 17 شهراً من بدء مرحلة التنفيذ.